

الوزراء ناقشوا موسم زراعة القمح واستمعوا لوزارة التجارة الداخلية وهيئة تخطيط الدولة اهتمام حكومي بإعادة تأهيل الطرق العامة والايوتسترات الدولية



هناك غائم

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية برئاسة حسين عرنوس رئيس المجلس على فرض أشد العقوبات التي ينص عليها القانون بحق المتاجرين بالمواد المدعومة من قبل الدولة لجهة الغرامات وإلغاء التراخيص وتوقيف المخالفين وإحالتهم إلى القضاء بما يسهم بضبط الأسواق ومحاربة الاحتكار والتقليل من حالات الغش، وأجرى في هذا السياق مراجعة للإجراءات القانونية المتخذة والتي يجب اتخاذها لضبط التجاوزات والخالفات المرتكبة فيما يتعلق بتلك المواد.

واعتمد المجلس خطة وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والصناعة لزيادة الإنتاج من الصناعات الغذائية من حيث الكم والنوع وزيادة الكميات المسوقة عبر صالات السورية للتجارة من منتجات المؤسسات

الصناعية العامة وتوفيرها للمواطنين بأسب الأسعار. وفي تصريح للوطن بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب « أنه تم ضبط نحو ٢٩٤ مخالفة للمواد المدعومة من الدولة خلال شهر، موضحاً أنها تتوزع بين الاتجار بالذيق والخبز والمحروقات. شعيب أكد أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وإحالتهم موجوداً إلى القضاء ويتم العمل حالياً على سحب التراخيص منهم.

وأوضح شعيب أن الضبوط المتعلقة بحالات الغش والتدليس والمواد المنتهية الصلاحية والمجهولة المصدر بالأسواق يتم اتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم من غرامات وغرامات مالية وإحالتهم للقضاء.

واستعرض مجلس الوزراء واقع موسم زراعة القمح ونسب الإنجاز وإجراءات تأمين متطلباته من بذار وأسدة ومحروقات، مشدداً على الاستمرار بتقديم كل المحفزات للفلاحين والدعم اللازم من مختلف الوزارات لزراعة كل مساحة ممكنة بالقمح.

رئيس مجلس الوزراء شدد على تكثيف الجهود لانتهاة

من تأهيل الصوامع والصومعات وفق البرامج الزمنية المحددة وتوفير الأدوات اللازمة لاستلام محصول القمح للموسم القادم.

إضافة إلى العمل على إعادة النظر بألية عمل صناديق الدعم الاجتماعي لجهة تطويرها وتوجيهها نحو الفئات الأكثر احتياجاً، وتوفير البيانات الدقيقة لتحديد أليات التدخل المناسبة التي تضمن قيام هذه الصناديق بدورها الاجتماعي المنوط بها.

وطلب عرنوس من جميع الوزارات تطوير ملفات التعاون الدولي مع الدول الصديقة لدعم العملية الخدمية والتنموية وتوفير متطلبات تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وتشكيل فرق عمل تتمتع بالكفاءة اللازمة لتابعة هذا الملف وإيجاد الحلول للعقبات وتوجيه التعاون نحو السفر الدبلوماسية والرسمية أو الخاصة أو الخدمة

المشاريع المتوسطة والصغيرة وفق المفومات التي تنتهجها كل محافظة وإيجاد بنك معلومات موحد حول هذه المشاريع.

المجلس استمع لعرض قدمه رئيس هيئة التخطيط

العراق لا يمنح فيزا للسائقين السوريين

كيشور لـ«الوطن» السلطات الأردنية لا تعطينا تبريراً لمنع سائقي الشاحنات السورية من عبور أراضيها باتجاه دول الخليج



إرمان محفوظ

وقال: طلبنا من السلطات الأردنية الاجتماع معنا للخروج بقرارات بخصوص تسهيل عبور الشاحنات عبر أراضيها. ولفت إلى أن آخر اجتماع معهم كان منذ ثلاثة أشهر. وبين أن السلطات الأردنية تسمح لسائق شاحنة واحد بالعبور عبر أراضيها وبالمقابل تمنع عشرة من العبور وهذا الأمر يتكرر وهناك مزاجية من قبل السلطات الأردنية بخصوص عبور الشاحنات.

كيشور أشار إلى إمكانية العبور عبر الأراضي العراقية باتجاه دول الخليج لكن الطريق أطول من العبور عبر معبر نصيب، مضيفاً: لكن رسوم العبور عبر العراق أرخص من العبور

عبر الأراضي الأردنية. لافتاً إلى أن السلطات الأردنية تأخذ رسوماً بقيمة ٣٣٠٠ دولار عن كل شاحنة تعبر أراضيها باتجاه دول الخليج في حين أن السلطات العراقية لا تأخذ رسوم عبور من الشاحنات السورية التي تعبر أراضيها باتجاه الخليج. كيشور أوضح أنه لا إمكانية حالياً لتحويل الشاحنات للعبور عبر الأراضي العراقية لأن السلطات العراقية لا تعطي فيزا للسائق السوري.

ولفت إلى أن الاتحاد منذ ستة أشهر وجه كتباً وعقد لقاءات مع السفارة العراقية من أجل منح فيزا لسائقي الشاحنات السورية لكن من دون نتيجة ولم يوجد حل حتى تاريخه.

٨ آلاف جولة رقابية تموينية تنظم ١٩ ألف مخالفة معظمها البيع بسعر زائد... والغش

علي محمود سليمان

بلغ عدد الضبوط المنظمة من قبل دوريات حماية المستهلك في المحافظات خلال الربع الثالث من العام الحالي ١٥٨٩٣ ضبوطاً، منها ٢٢٥٩ ضبوطاً لعينات مسحوبة للتليل في المخابر، و١٣٦٤ ضبوطاً لخالفات تم تنظيمها بحق الفعاليات التجارية المخالفة.

وفي تفصيل بيانات الربع الثالث التي حصلت عليها «الوطن» من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فقد تم إغلاق ٣٢٣٥ فعالية تجارية مخالفة، وإحالة ١٧٣ تاجرًا إلى القضاء المختص. فيما وصل عدد الشكاوى الواردة والتي تمت معالجتها إلى ٢٧٤٣ شكوى، وقد تم تسوير ٨١٠٤ دوريات لحماية المستهلك في أسواق المحافظات، حيث تم تحصيل أكثر من ١٧٤ مليون ليرة سورية لتسوية ضبوط مخالفة بلغ عددها ٦٩٨٧ ضبوطاً.

وقد تم تنظيم ٥٤٣٧ ضبوطاً تموينياً بحق مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار خلال الربع الثالث من العام الحالي، و٢٥٢٧ ضبوطاً لمخالفات الفواتير، وتم ضبط ٥٩٦ لمخالفات مجهولة المصدر، و٥٥٥٠ لمخالفات البيع بسعر زائد، و٦٣ ضبوطاً لمخالفات الامتثال عن البيع.

فيما تم تنظيم ٢٩٢ ضبوطاً لمخالفات الغش والتلاعب باللحوم منها ١٣٠ ضبوطاً للحوم الحمراء، و١٦٢ ضبوطاً للحوم البيضاء، وتم تنظيم ٢٩٥ ضبوطاً لمخالفات المواصفات والبيانات، و١٨٤ ضبوطاً لمخالفات الغش في البضاعة.

وبالنسبة للمخالفات المتعلقة بالمواد المدعومة من الدولة فقد تم تنظيم ١٨٢٥ ضبوطاً موزعة إلى ١٢٩٧ ضبوطاً لمخالفات الاتجار والتلاعب بالذيق التوميني، و٥٢٨ ضبوطاً لمخالفات الاتجار فيما كان الاتجار بالمواد الإغائية هو الأقل في عدد الضبوط بواقع ٢١ ضبوطاً، ومخالفات المواد منتهية الصلاحية ٤٠٠ ضبوطاً، وتم تنظيم ٤٤٠ ضبوطاً لمخالفات متفرقة.



خلافات ومخالفات في غرفة الملاحه... يشعلها عقد استثمار مطعم طرطوس



عبد الهادي شباط

كشف مصدر من داخل غرفة الملاحه البحرية لـ«الوطن» عن جملة من المخالفات والتجاوزات التي جرت في عقد استثمار مطعم الغرفة في طرطوس أهمها في عقد استثمار مطعم الغرفة في طرطوس الذي انتهى العمل به العام الماضي ٢٠١٩ وتم تجديد عقد الاستثمار للمستثمر نفسه بشروط مخالفة لرسوم إحداث الغرفة ونظامها الداخلي والمالي والحاق ضرر وفوات متفجرة لغرفة الملاحه البحرية بقيمة (٤٠٠) مليون ليرة.

وبين أن كل الاعتراضات والحوارات التي تمت من عدد من أعضاء الغرفة لمنع هذه التجاوزات ضرب بها عرض الحائط ومرر عقد استثمار المطعم بأخطائه ومخالفاته الظاهرة للعيان. وحسب المصدر فإن المخالفات والتجاوزات تتركز حول إغفال كل العروض المقدمة لاستثمار المطعم من كاتب المحضر (مدير الغرفة) وبأسعار تتلغ أربع مرات زيادة على ما قدمه المستثمر الحالي الذي تم تجديده عقد استثمار المطعم في العقد الجديد، وأن عقد الإيجار قبل بدء الاجتماع المخصص لذلك، وإبرام عقد استثمار المطعم لمدة عشر سنوات وهو مخالف

محمود الصالح

أكد مدير مشروع المرسوم ٦٦ دياب عن استمرار محافظة دمشق للعام الخامس على التوالي في دفع بدلات الإيجار للمواطنين المستحقين في المنطقة التنظيمية الأولى خلف الرزازي (ماروتا سيتي). وأشار دياب إلى أن هذا الموضوع يحظى باهتمام حكومي كبير، حيث بدأت المديرية بتوزيع شيكات بدل الإيجار للمستحقين عن عام ٢٠٢٠ وجزء من عام ٢٠١٩، منوهاً بأن المحافظة كانت قد دأبت على تسديد بدلات إيجار لكل مواطن يستحق السكن البديل في تلك المنطقة وفق نص المرسوم ٦٦ والتعليمات التنفيذية والقرارات ذات الصلة. وأكد دياب أن محافظة دمشق ستستمر في تسديد بدلات الإيجار للمواطنين حتى يتم تسليمهم السكن البديل، وقد وضعت المحافظة خطة في العام القادم لتسديد تلك البدلات في مواعيدها المحددة سنوياً دون تأخير. وبين مدير المشروع أن عدد المستحقين من بدلات الإيجار للسكن البديل في المشروع بالمنطقة التنظيمية الأولى بلغ (٥٥١٦) مستفيداً، وتقدر المستحقات

ليرة شهرياً إضافة إلى ملاحظات أخرى، ويورد أنه تمت الموافقة بالإجماع على هذا العقد وسجل ذلك في محضر الاجتماع وتثبيت بدل استثمار المطعم بـ ٢٠٠ ألف ليرة شهرياً، وبناء عليه تم إعداد الموازنة التقديرية لغرفة الملاحه وتمت الموافقة على هذه الموازنة من الهيئة العامة للغرفة ليكون بدل الاستثمار السنوي للمطعم هو ٢٠٤ مليون ليرة بدلاً من مليون ليرة سنوياً. لكن المصدر عاد وأوضح أن ما حدث بعد ذلك أن أعضاء مجلس الإدارة يعتمدون الثقة في تعاملاتهم وأنهم فوجئوا بعد توقيع المحضر بأن كل ما تم التوافق عليه في ذلك الاجتماع وخاصة عقد استثمار المطعم تم تجاهله والغاؤه من كاتب المحضر (مدير غرفة الملاحه) وأنه بناء على هذا التجاهل والغاؤه كل ما تم التوافق عليه في اجتماع مجلس الإدارة الذي تم الحديث عنه تم بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٨ توجيه كتاب للمستشار القانوني رقمه ٢٠٢/٢٨٢ يتضمن تثبيت عقد استثمار المطعم من دون الأخذ بكل الملاحظات التي تقدم بها عدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة وتم التوافق عليها في المجلس وتكليف المستشار القانوني بإعداد الملاحظات عليها وتصويبها وبنيته موازنة الغرفة على أساسها ليكون متخذ القرار قد ضرب عرض الحائط بجميع محاضر وقرارات مجلس الإدارة في هذا الخصوص رقم ٢٠١٩/٦ و رقم ٢٠٢٠/١ واجتماع

الهيئة العامة والموازنة المصدق عليها من مجلس الإدارة والهيئة العامة. وفي نهاية المطاف يؤكد المصدر أن توقيع عقد استثمار المطعم بهذه الصورة أمر مخالف لقانون إحداث الغرفة رقم ٢٠٠٦/٤/٢ الصادر عن السيد رئيس الجمهورية وفقاً للمادة رقم ١٥ من هذا القانون المتعلقة في إيرادات الغرفة وأن مدة العقد يجب ألا تتجاوز مدة ولاية المجلس وهي أربع سنوات. وفي موضوع تنظيمي في عمل الغرفة بين أنه من المخالفات التي يقوم بها رئيس الغرفة هي عدم تطبيقه قانون إحداث الغرفة ونظامها الداخلي لعدم عقده اجتماعات مجلس الإدارة والمكتب في مواعيدها خاصة في العام الماضي ٢٠١٩ حيث تم تنفيذ خمسة اجتماعات لمجلس الإدارة من أصل (١١) اجتماعاً مقررًا وتنفيذ اجتماع واحد للمكتب من أصل ٤ اجتماعاً مقررًا وهو ما يؤدي لحدوث الغش والتلاعب بين أعضاء مجلس الإدارة وتأخير تنفيذ طلبات مهمة كطلب وزارة النقل تأهيل ثانوية النقل البحري بطرطوس الذي ورد للغرفة في شهر تشرين الأول من العام الماضي ٢٠١٩ ولم يتم عقد اجتماع حتى نهاية كانون الثاني من العام الجاري ٢٠٢٠ بينما تم عقد مجلس إدارة باليوم نفسه الذي قدم فيه مستثمر المطعم عرضه لتجديد استثمار المطعم وتنظيم العقد وتوقيعه باليوم نفسه.

محافظة دمشق توزع ١٣ مليار ليرة بدل إيجار للمستحقين لسكن البديل في «ماروتا سيتي»

دياب لـ«الوطن»: تعاقداً مع «العامه للإسكان» لتنفيذ السكن البديل



السنوية التي تدفعها محافظة دمشق بدلات إيجار للمستحقين بمبلغ (٢,٨٦٢) مليار ليرة سورية توزع بموجب شيكات حصراً يقبضها أصحاب العلاقة من المصرف. أما بالنسبة لكامل بدلات الإيجار التي سددتها المحافظة منذ بدء الإخلاء عام ٢٠١٥ حتى الآن فقد بين أنها بلغت (١٣,٢٣٩) مليار ليرة سورية، وهذه المبالغ ساهمت في تحقيق الدعم الاجتماعي لهؤلاء المواطنين في هذه الظروف الصعبة، وهي لم تطبق في أي مكان آخر في مناطق الاستملاك في سورية. وعن المبالغ التي توزع الآن أوضح مدير المشروع أن المحافظة تقوم الآن بتوزيع الشيكات للمستحقين وتصل قيمة المبالغ لهذه الدفعة إلى (٤,٨١١) مليارات ليرة سورية، وهي تمثل مستحقات المواطنين عن عام ٢٠٢٠ وجزء من ٢٠١٩.

وعن واقع تنفيذ السكن البديل أوضح دياب أنه تم التعاقد مع المؤسسة العامة للإسكان لتنفيذ السكن البديل للمستحقين في المنطقة الأولى ماروتا سيتي، واستلمت المؤسسة عدداً من المحاضر في موقع العمل، ويتوقع إنجاز السكن البديل على عدة مراحل.